التي تنفّذها حماس، والتغيير في الأساليب، ممّا يدل على تخطيط واستعداد للصدام المباشر مع قوى الأمن، سوف يلزم اسرائيل بالرد بقوة وبحزم، الامر الذي قد يلحق الأذى والضرر بالسكان الابرياء في المناطق [الفلسطينية المحتلة] أيضاً» (المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٩٢).

ورأى شيف، ان نشاطات حركة حماس العسكرية قد اتسع نطاقها لتشمل الى جانب قطاع غزة المحتل، الضفة الفلسطينية المحتلة، وكذلك اسرائيل داخل الخط الاخضر. واعتبر ان اسرائيل تدخل مرحلة جديدة «في الصدام مع الارهاب»، الذي تمارسه «منظمة عقائدية متزمتة تتمسّك بمبادئها وتعارض عملية السلام». وأشار الى اختطاف الحركة للنقيب في شرطة حرس الحدود، طوليدانو، فاستبعد ان ترضخ الحكومة الاسرائيلية للضغط، عقب حادث الاختطاف، لأن «الرضوخ» ـ على حدّ قوله ـ «سوف يشجّع على القيام بعمليات مشابهة وسوف يدفع الى مزيد من التطرّف» (المصدر نفسه).

وبعد اقدام الخاطفين على قتل طوليدانو، بعد انتهاء مدة الانذار، افصح شيف، بشكل واضح، عمّا كان «يطبخ» في جهاز الامن في ذلك الوقت، لأن «قواعد اللعبة في الحرب ضد حركتي حماس والجهاد الاسلامي، سوف تصبح أكثر حدة وقساوة بعد مقتل الشرطي طوليدانو». وأشار الى انه اضافة الى حملة الاعتقالات الواسعة التي تمت... «هناك، أيضاً، امكان لابعاد نشيطين من حماس بهدف الانتقال على التنظيم والايضاح ان هناك ثمناً باهظاً لأعماله» (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٩٢). وبالطبع، لم تكن اشارة شيف الى احتمال اللجوء الى عقوبة الابعاد مجرد اجتهاد أو استنتاج استبق به قرار الحكومة. فكما يبدو، وبحكم علاقاته بجهاز الامن، كان يعلم ان قرار الابعاد كان مطروحاً على جدول أعمال الجهاز الامني. ويجد هذا الامر تعزيزاً له في ما ذكره مصدر صحافي آخر من انه كانت تجرى، منذ فترة طويلة، مداولات ومناقشات في الجهاز القضائي والنيابة العامة ووزارة العدل، هدفها العثور على بند قانوني ملائم يتيح ويمكّن من تنفيذ عمليات الابعاد بسرعة (اون ليفي، دافار، ١٧/١٢/١٩٩٢). وعلى وجه العموم، فالملاحظ ان جهاز الامن كان يمهّد لتوجيه ضربة شديدة للنشاطات المعادية للاحتلال، وذلك من خلال الايعاز لبعض المراسلين بابراز التدهور الخطير في الوضع الامني. وفي هذا السياق، أشار المعلّق الصحفي، يوئيل ماركوس، الى انه حصل تدهور خطير في العمليات «الارهابية» في السنة الاخيرة، «فدخول حركتي حماس والجهاد الاسلامي المعارضتين للحوار والرافضتين لوجود دولة اسرائيل، الى الصورة خلق مرحلة جديدة من الارهاب... ضد العسكريين وغيرهم» (المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ابعاد جماعي

في ضوء ما تقدّم، يتضح ان مقتل النقيب في شرطة حرس الحدود، نسيم طوليدانو، لم يكن سوى عامل محفّز لقرار الحكومة بالابعاد الجماعي لمئات الفلسطينيين. فعلى حدّ قول الصحفي اون ليفي «فمنذ وقت طويل، والمسؤولون في جهاز الامن منكبون، بدأب، على التفتيش عن طرق لتحطيم منظمة حماس، حاملة لواء المعارضة لعملية السلام في المناطق [المحتلة]. فالخطوات الاصطناعية لأحياء المعتدلين لم تسعف وواصلت الحركة تعزيز قوتها» (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وبناء عليه، فما ان عثر على طوليدانو قتيلاً حتى بدأ العمل، بسرعة، لاخراج الفكرة الى حيّز الوجود. من اجل ذلك، عقد رئيس الحكومة ووزير الدفاع اسحق رابين، منذ مطلع الاسبوع الذي تمّت فيه عملية الاختطاف، مشاورات حثيثة مع كبار القادة العسكريين والامنيين ـ رئيس الاركان ورئيس جهاز الامن العام (شاباك) وقادة المناطق العسكرية ـ تمحورت حول كيفية معالجة الزخم الارهابي المتصاعد. وذكرت مصادر صحافية انه، في أعقاب لقاء بين رابين والمستشار القانوني للحكومة، يوسف حاريش، طلب الاول من الحكومة المصادقة على أنظمة لحالة الطوارىء، «وذلك ازاء عمليات الارهاب الدموي الهادفة الى الحاق الأذى بسكان دولة اسرائيل وتخريب عملية السلام» (اون ليفي، المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٩٢). وبناء على تلك الأنظمة، يمكن تنفيذ عملية ابعاد فوري «للمخربين ومرسليهم لفترة محدودة، وبامكان المبعدين الاستئناف